

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE DU YÉMEN
GENÈVE



الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة
جنيف

بيان الجمهورية اليمنية في جلسة اعتماد تقرير المراجعة الدورية الشاملة

مجلس حقوق الإنسان - الدورة 26 - البند السادس

2014/6/19م

يلقيه سعادة السفير/ د. علي محمد مجور

المندوب الدائم للجمهورية اليمنية - جنيف

السيد/ رئيس الاجتماع المحترم

السيدات والسادة/ المحترمون

بداية اسمحوا لي أن أتقدم إليكم جميعاً بخالص الشكر وعميق التقدير على المشاركة هذا اليوم في جلسة اعتماد نتائج الاستعراض الخاص باليمن في جولته الثانية، وتطلع إلى حوار موضوعي وبناء لتعزيز التعاون بين المجلس الموقر والحكومة اليمنية. وتقدر جميع الوفود التي قدمت توصياتها القيمة في استعراض تقرير اليمن في الدورة الثامنة عشر لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة في يناير الماضي، وكذا للاهتمام والحرص الذي أبدته من أجل احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الدعم المباشر أو غير المباشر الذي قدمته دولهم والمنظمات الدولية والمتابعات الحثيثة للجان التعاقدية المختلفة المعنية بالنظر في الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها بلادنا وتسعى لتنفيذها.

السيدات والسادة/ المحترمون

لقد أنجزت الحكومة اليمنية بعض الاستحقاقات الحقوقية للمرحلة الانتقالية وتواجه بعضها الآخر تحديات ولكنها تظل محل اهتمام الحكومة وأولوية قصوى من أولوياتها وهناك اهتمام ومتابعة من قبل

أجهزة الحكومة المعنية بأعمال حقوق الإنسان ومن منظمات المجتمع المدني وبدعم من المجتمع الدولي وخاصة الدول الراحية للتسوية السياسية في اليمن .

ولعل أهم تلك الإنجازات إعداد مسودة قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المستند إلى مبادئ باريس و الحال إلى مجلس النواب للمناقشة والإقرار ، كما أنجزت الحكومة ما يخصها من التزام التنصيص على الحد الأدنى لسن الزواج في القانون و إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره ، وهو قضية حقوقية وإنسانية هناك ضرورة لإنجازها حماية لحق الفتاة الطفلة واستناداً إلى حاجات البلاد التنموية لموارد بشرية متعلمة ومدربة فاعلة ومنتجة . و يناقش مجلس النواب مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر وقريباً سترفع له الحكومة قانون مكافحة الإختفاء القسري ومشاريع قوانين أخرى حول انضمام اليمن إلى بروتوكول مناهضة التعذيب وبرتوكول مكافحة الاتجار بالبشر بهدف حماية وصيانة حقوق الإنسان .

السيدات والسادة / المحترمون

لقد مثلت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل خارطة طريق هامة جدا و ضرورية لاستكمال عملية التغيير الجارية في اليمن وبالرغم من التحديات فإن المؤتمر قد حقق أسمى غاياته بتجسيد حقوق الإنسان وحرياته في جل أعماله . ويجري حالياً إعداد دستور جديد يؤسس لمنظومة حكم

رشيد يقوم على سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية والالتزام باحترام وحماية حقوق الإنسان ، ويحدد نظام الحكم الإتحادي الذي يشكل عقدا سياسيا واجتماعيا جديدا يقوم على مبدأ الشراكة في السلطة والثروة والمواطنة المتساوية .

ولعل أهم النجاحات التي تحققت المرأة اليمنية الآن حضورها المتميز في المجال العام مما يؤشر إلى أنها ستستمر في هذه المرحلة لتساهم فيها مساهمة ملموسة وكذلك في المستقبل مع التمسك بضمانات مؤسسية ينص عليها الدستور الجديد حتى تجد لها ترجمة في القوانين الأخرى والسياسات والبرامج والخطط الوطنية العامة ، وكذلك الوضع الحقوقي لكل الفئات الأخرى وفي مجالات الحقوق المتعددة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما قامت الحكومة وبالتعاون مع المجتمع المدني بإعداد إستراتيجيتين تدخلان في صلب وجوهر حقوق الإنسان وهما الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر كما أن التحضير جارٍ لإنشاء المرصد الوطني لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل . ومن البرامج ذات الأولوية بناء قدرات العاملين في حقل حقوق الإنسان وتطوير آليات الشراكة والتحالفات مع المجتمع المدني ومع المجتمع الدولي وكذلك مع القطاع الخاص . كما تحل الشفافية ومكافحة الفساد جانبا كبيرا من اهتمام الحكومة لإدراكها بأن الفساد يحرم المواطنين فرص التمتع بحقوقهم الأساسية .

وهناك توجه لتسمية أعضاء لجنة التحقيق المستقلة في أحداث 2011 وصدور قانون العدالة الانتقالية وكانت الضرورات قد اقتضت وحثمت تنفيذ إجراءات وتدابير عكست تطبيقات ونهج العدالة الانتقالية حتى قبل صدور القانون من ذلك تشكيل لجان معالجة الأراضي والمسرحين قسراً من أعمالهم من أبناء المحافظات الجنوبية بعد حرب 1994 والاعتذار لأبناء الجنوب وصعدة عن الانتهاكات التي حدثت في تلك المناطق ، وتم إنشاء صناديق جبر الضرر والتعويضات لأسر الشهداء وللجرحى والبدء في إصلاحات مؤسسية للمؤسسة العسكرية والأمنية تمثل في إعادة هيكلتهما .

وسينظر لمشروع قانون العدالة الانتقالية على ضوء مخرجات الحوار الوطني وتنشئ على أساسه لجان الإنصاف والمصالحة لتقوم بدورها وفقاً للمعايير الدولية للعدالة الانتقالية ، وانهقد لهذا الغرض ورشة عمل إقليمية لمساعدة اليمن في إنجاز هذا الاستحقاق .

السيدات والسادة / المحترمون

كما تعلمون فإن اليمن قد تلقت 191 توصية كما ورد في تقرير الدورة الثامنة عشر لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة ، وقبلت مباشرة 166 توصية (1-115 حتى 115-166) ، ويأتي ذلك حرصاً من قبل الحكومة اليمنية على التعامل بإيجابية مع آلية المراجعة الدورية

الشاملة، ويعكس توجه حقيقي لها نحو صيانة وحماية حقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ تلك التوصيات تزامناً مع تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل .

واعتبرت التوصية 116 قد تم تنفيذها .

وقررت دراسة 25 توصية (1-117 حتى 25-117) و الرد بشأنها ، إلا إن الظروف الصعبة و التحديات المتلاحقة التي يشهدها اليمن قد أعاق الحكومة من استكمال دراسة تلك التوصيات واتخاذ موقفاً محدداً منها . ومن تلك الانشغالات التي تركز الحكومة جل اهتمامها عليها هي :

- تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي تؤسس لدولة اتحادية جديدة بكل ما يرتبط بذلك من دستور جديد و قانون انتخابات و اجراء انتخابات و تأسيس حكومات محلية

و حزمة إجراءات تنظم نشاط و مسؤوليات تلك الحكومات ؛

- الحفاظ على الأمن و الاستقرار في البلاد و مواجهة الأنشطة الإرهابية التي تهدد أمن و استقرار البلاد ، و تهدئة التوتر في بعض المناطق ، و مكافحة قطاع الطرق و مخربي ابراج

الكهرباء و انايب النفط و الخارجين عن القانون ؛

- توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من وقود وكهرباء و مواد اساسية ، وخدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ؛

- مواجهة الاحتياجات الضرورية للنازحين داخليا وكذا اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يزداد عددهم يوميا وهم بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية .

ونظرا لكل هذه التحديات لم تتمكن الحكومة من اجراء المشاورات اللازمة مع جميع الأطراف المعنية بالمواضيع التي تضمنتها تلك التوصيات . نحن على علم بأن بعض هذه التوصيات كان يمكن القبول بها والأخرى سينظر إليها بما يتلائم مع التزاماتها القانونية والدينية والاجتماعية ووفقا للإمكانيات والموارد المتاحة . وخلال السنوات القادمة لحين الاستعراض الدوري المقبل ستعامل الحكومة مع هذه التوصيات بإيجابية جزئيا أو كليا ، وسنرفع في تقريرنا الوطني مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات التي اخذت بها الحكومة اليمنية علما ، مؤكداً بان الحكومة اليمنية حريصة كل الحرص على التعامل بإيجابية مع كل ما من شأنه يصون ويعزز حقوق الإنسان .

مرة أخرى أخرى نشكر الجميع على تفاعلهم الإيجابي كما نقدر دعم و مساندة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية و مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، لليمن في الظروف

الصعبة التي تمر بها . ونحن على استعداد للاستماع إلى آرائكم وملاحظاتكم القيمة والاستفادة

منها في مجال تحسين وأوضاع حقوق الإنسان في اليمن .

وشكرا